

الامتحان الوطني الموحد للبكالوريا

الدورة الاستدراكية 2013

عناصر الإجابة



RR03

النقطة	الفلسفة	المادة
3	شعبة الآداب والعلوم الإنسانية: مسلك الآداب	الشعبية أو المسلك
النقطة	العنوان	النقطة
3	المعامل	

عناصر الإجابة وسلم التقييم

توجيهات عامة

- مقتضيات المذكرة الوزارية رقم 142/04 الصادرة بتاريخ 16 نوفمبر 2007 والمتعلقة بالتقدير التربوي بالسلك الثانوي التأهيلي لمادة الفلسفة، وكذا المذكرة الوزارية رقم 159 الصادرة بتاريخ 27 ديسمبر 2007 المعنية بتاريخ 26 فبراير 2010 تحت رقم 37، وخاصة بالأطر المرجعية لمواضيع الامتحان الوطني الموحد للبكالوريا، مادة الفلسفة.
- التعامل مع عناصر الإجابة المقترحة، بوصفها إطاراً موجهاً يحدد الخطوط العامة للمنهجية والمضامين المعرفية الفلسفية المنتظر توفرها، في إجابات المترشحين، انسجاماً مع منطوقات المنهاج الذي يعتبر المرجع الملزم، مع مراعاة تعدد الكتب المدرسية المعتمدة، وإيقاع المجال مفتوحاً أمام إمكانيات المترشحين لإغناء هذه الإجابات وتنميتها.
- توفر إجابات المترشحين على مواصفات الكتابة الإنشائية الفلسفية: فهم الموضوع وتحديد الإشكال المطروح، تدرج التحليل والمناقشة والتركيب، سلامة اللغة ووضوح الأفكار وتماسك الخطوات المنهجية....

توجيهات إضافية

يتعين على السادة المصححين تثبيت نقط التصحيح الجزئي على ورقة تحرير المترشح، بالإضافة إلى النقطة الإجمالية مرفقة بالملحوظة المفسرة لها؛
يتعين على السادة المصححين مراعاة سلم التقييم الذي يتراوح ما بين 20/00 و 20/20، وذلك لأن التقويم في الفلسفة، كمادة مدرسية، هو أساساً تقويم مدرسي، وبالتالي فمن غير المقبول قاتلانياً وغريباً أن يضع المصحح سقفاً محدوداً لتقييمه، يتراوح مثلاً بين 20/00 و 20/15 بناءً على تمثيلات خاصة حول المادة، بينما أن الأمر يتعلق بامتحان إشهادى يتوقف عليه مصير المترشح.

إن حصر التقييم ما بين حد أدنى معين وحد أقصى يوقفه المصحح عند 12 أو 13 أو 14 على 20 مثلما بالنسبة لمترشحي الشعب والمسلك التي تتشكل فيها الفلسفة مادة متقدمة (ذات المعامل 03) يحرم المترشحين من الاستفادة من امتياز معامل المادة وخاصة المتفوقيين منهم.

ضرورة إخضاع كل ورقة تحرير حصلت على نقطة 20/03 فما أقل للتداول داخل لجنة التصحيح، بعد إخبار منسق اللجنة، وذلك حرصاً على الموضوعية المنصفة للمترشح، والحرص على التصحيح المشترك كلما كان ذلك ممكناً.
إذا توفرت في إجابة المترشح الشروط المنهجية والمضامين المعرفية المناسبة للموضوع، وكانت هذه المضامين لا تتطابق مع عناصر الإجابة، جزئياً أو كلياً، فإن المطلوب من المصحح أن يراعي في تقويمه بالدرجة الأولى المجهود الشخصي المبني للتدريس في ضوء روح منهاج مادة الفلسفة وإشكالياته.

السؤال :

القسم : (04 نقط)

يتبعن على المترشح(ة) أن يُؤطر الإشكال داخل مجزوءة السياسة، وأن يعالجها الطلاقاً من مفهومي الحق والعدالة ، وذلك بتركيز المفارقة التي يضمها الحق بمقاصده للقوة واقتراضه لها في الآن ذاته. فيتساءل هل يلزم عن الحق المضاد للقوة إقصاء لها أم أن الحق في بهذه الوضعي يظل مع ذلك، في حاجة ماسة إلى القوة ؟

التحليل: (05 نقط)

يتبعن على المترشح(ة) في تحليه للأطروحة المقترضة في السؤال أن يحدد مفهومي الحق والعدالة وبين تناقضهما وتلازمهما من حيث الأصل والغاية، وذلك من خلال العناصر الآتية :

- يعارض الحق القوة من حيث إنه لا يلزم بفعل ما يضرن الأفعال الممكنة والمسموح بها ؛
- من المفارق أن يستعمل الحق القسر/القسر الحالى لأن الفعل يصبح إذ ذاك إجباريا ؛
- العلاقة المبنية على الحق تتعارض و العلاقة المبنية على الأمر الواقع من حيث أن الأولى تفترض وساطة العقل والإرادة، وأن الثانية تفترض السلطة والإكراه ...

(يعتبر التحليل جيدا إذا كان شاملًا للمفاهيم والقضايا المرتبطة بالموضوع)

المناقشة : (05 نقط)

يتنظر أن يناقش المترشح(ة) الأطروحة المقترضة في السؤال وأن يبين ضرورة استقاد الحق على قوة شرعية حتى يكون فعالاً:

- غاية الحق ضمان نوع من الأفعال تسمى "بالهشاشة" و تخضع دوماً لتهديد الخرق لذا تلزم القوة لزوج كل خرق ممكن ؛
- الحق يتحول جوهرياً طبيعة القوة فهو يستعملها لزوج خرق لا لخاف أفعال ؛
- القوة المستعملة من طرف الحق متناسبة مع الفعل المدان و تنتازم في تطبيقها قوة عمومية نزيهة ...

(تعتبر المناقشة جيدة إذا عمل المترشح (ة) على تطوير الأطروحة التي حللاها وأضفى طابع النسبية عليها، علما بأن العبرة لا تكون بعد الأطروحات المستحضرية في المناقشة وإنما بتوسيعها)

التركيب: (03 نقط)

يمكن للمترشح(ة) أن يبين عدم جدوى حق لا يحترم، وبالتالي ضرورة قانون وضعي تضمنه قوة عمومية، كما يمكن للمترشح أن يبين أن القوة الشرعية قد تستفط في الشطب عند استعمالها أو قد تكون مجرد وسيلة ترمي إلى الدفاع عن مصالح طبقية...

(يعتبر التركيب جيدا إذا كان منسجما مع التحليل والمناقشة ومعبرا عن مجدهood شخص)

الجانب الشكلي: (03 نقط)

القولية:

القسم : (04 نقط)

يتوقع من المترشح(ة) أن يُؤطر جوابه داخل مجزوءة السياسة ضمن مفهومي العنف والدولة و يتتساءل عن وضع العطف من حيث إيجاليته، سليمه.

التحليل: (05 نقط)

يتنظر من المترشح(ة) الوقوف عند المفاهيم التي تنتظم حولها الأطروحة المتضمنة في القولية و حجاجها المقترض والتي تؤكد على وجوب إدانة العنف الهمام وغير المشروع ، وذلك من خلال العناصر الآتية :

- العنف المطلق المدان هو المأذى لحق الإنسان الأول الكامل في الحفاظ على الحياة (الحروب الأهلية، الحروب بين الدول...);
- العنف المدمر هو الحاصل عن الحرية الطبيعية المطلقة القائمة على مطلق حق القوة حيث لا يكون كل فرد حر إلا بمقدار ما له من قوة و حين يسود قانون الأقوى ؛
- عنت الطاغية و عنت الدولة المستبدة باتفاقى و الحق الطبيعي للإنسان في الحياة و الحرية، و لا يوجد سوى طاعة آلية تلغي الحرية و الإرادة ؛
- العنف غير المؤطر بقوانين عادلة يكون دوماً غير مناسب مع الفعل المحاسب عليه؛
- العنف الرمزي مدمر من حيث إخفاؤه لمظاهر القسر و الإكراه و الإقصاء...

(يعتبر التحليل جيداً إذا كان شاملًا للمفاهيم والقضايا المرتبطة بالموضوع)

المناقشة : (05 نقط)

يتضمن المترشح (٤) الأطروحة الكلمنة في القولة بباراز متى يكون العنف بناء، وذلك من خلال ما يأتي:

- الحرية الطبيعية لا تتحول إلى حرية مدنية إلا عن طريق التعاقد والقوانين الوضعية؛
- الحق يقصي القوة الضرورية ويفرضها في لأن نفعه: يقصيها لأنها هامة وأسلان للثأر وتفويض للحمة الاجتماعية، ويفترضها لأنها هي ما يفعل القانون؛
- القوة والعنف المستعملان من طرف سلطة موسية شرعية لا يكونان مصدر نشأة العمل بل عقاباً متناسباً وال فعل الخارق للقانون؛
- يمكن تبرير الحرب بمقاصدها حين تكون عادلة أو شكلاً من أشكال المقاومة ضد الجور والظلمان... .

(تعتبر المناقشة جيدة إذا عمل المترشح (٤) على تطوير الأطروحة التي حلّها وأضفى طابع النسبية عليها، علماً بأن العبرة لا تكون بعد الأطروحات المستحضرات في المناقشة وإنما بنواعيتها)

التركيب: (03 نقط)

قد يكتفي المترشح (٤) بتجميل عناصر تحليله و مناقشه، أو قد يبين أن كل تفكير في العنف يتضمن أن يأخذ بعض الاعتبار مختلف ظروفه و براعته لكي لا يتم إصدار حكم قطعي حول الموضوع، أو قد ينفتح على رهانات مفهوم دولة الحق و القانون.

(يعتبر التركيب جيداً إذا كان منسجماً مع التحليل والمناقشة ومعبراً عن مجده شخصي)

الجوانب الشكلية: (03 نقط)
القوله لما يكافي

النص:

النص : (04 نقط)

يعتبر على المترشح (٤) أن يزخر معلجته للنص في سوق مجزوءة "المعرفة" ضمن الزوج المفهومي "النظريه و التجربة" وأن يصوغ إشكال ارتباط التجربة بالنظريه من حيث قدرة الأولى على إثبات الثانية، فيتساءل عن طبيعة العلاقة بينهما...

التحليل: (05 نقط)

يتطرق من المترشح (٤) في تحليله للنص الوقوف عند المفاهيم والأفكار التي تنتظم حولها الأطروحة وحجاجها و القائلة بمحدودية المعطى التجاري في إثبات أو دحض النظريه العلمية، وذلك في ضوء عناصر الآتية:

- صعوبة وجود دليل تجريبي حاسم ونهائي لإثبات أو إبطال بناء نظري علمي؛
- الدليل التجاري باعتبار طبيعته الجزئية قد يبطل فرضية مزعولة لكن ليس البناء النظري العام؛
- التوافق بين النظريه و التجربة توافق محدود و مشروط لأن التوافق لا يعني أن النظريه حقيقة و لأن احتمال الخطأ يظل وارداً؛
- عدم التوافق بين النظريه و التجربة ليس بالضرورة دحضاً للنظريه؛
- التتحقق التجاري من البناء النظري هو ضرورة مقدمة و مقتضية؛
- ضرورة تجاوز الموقف الذي يعتبر أن التجربة تؤدي بالضرورة إلى النظريه عن طريق الاستقراء...

(يعتبر التحليل جيداً إذا كان شاملًا للمفاهيم والقضايا المرتبطة بالموضوع)

المناقشة : (05 نقط)

قد تكون على شكل تدعيم و توسيع لأطروحة النص أو على شكل انتقاد يبين محدودية الأطروحة موضوع النص، ويمكن للمترشح (٤) أن يعتمد عناصر الآتية:

- استحضار التصورات التي تؤكد أن معيار علمية النظريه العلمية هو تماسكها الداخلي و بناؤها المنطقى أو قابلتها للكتابه؛
- استحضار التصورات التي تعطي الأهميه التجربة؛
- يفترض التتحقق التجاري مفاهيم نظرية تنظم...

(تعتبر المناقشة جيدة إذا عمل المترشح (٤) على تطوير الأطروحة التي حلّها وأضفى طابع النسبية عليها، علماً بأن العبرة لا تكون بعد الأطروحات المستحضرات في المناقشة وإنما بنواعتها)

التركيب: (03 نقط)

يمكن للمترشح (٤) أن يخلص إلى تركيب عناصر التحليل و المناقشه بما يفيد العلاقة المعقده بين البناء النظري العام والتاكيد التجاري لهذا البناء، كما يمكن أن يكون انتقاداً على خلاصات تجعل التماسك المنطقى الرياضى للبناء النظري أو التاكيد التجاري المعيار الوحيد لعلمية النظريه...

(يعتبر التركيب جيداً إذا كان منسجماً مع التحليل والمناقشة ومعبراً عن مجده شخصي)

الحوافب الشكلية: (03 نقط)
مرجع النص:

Mario Bunge : *Philosophie de la physique* ; Ed. Seuil ; 1975 p 292/293